أثر الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين

اعداد

اياد علي سليمان العريش

باحث دكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة

مقدمة

الحمد لله الكريم المنان، خَلَق الإنسان، علمه البيان، وأنزل القرآن على أكمل إنسان، أنزله عربي اللسان، ناطق بأحسن البيان، تفضيلًا لهذا اللسان، كما أظهر دينه على سائر الأديان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، خير مَن نطق بالضاد في الإنس والجان، الذي أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وأصحابه الأطهار الأمنان، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم دخول الجِنان.

أما بعد:

خلق الله البشر وجعلهم شعوبًا وقبائل ليتعارفوا، وهدى الله من شاء إلى دينه، وبقى البعض منهم على كفره، والدين الإسلامي دينٌ عالمي، دين شامل ومتكامل، وتشريعاته دقيقة تشمل كل الأمور التي يحتاج إليها البشر كافة في حياتهم الدينية والدنيوية، وهذا الأمر استدعى بناء علاقات مختلفة ومتعددة، كما أنَّ هناك ضرورة لوجود أحكام تنظم العلاقة بين المسلمين وغيرهم خاصةً في بلاد المسلمين، ولو نظرنا للإسلام لوجدنا أنَّ الشارع الحكيم كما نظَّم علاقة المسلم بالمسلم فإنَّه لم يغفل علاقة المسلم بغير المسلم، فالشريعة الإسلامية شاملة لجميع جوانب الحياة، وهي من المرونة بمكان؛ لأنها قادرة على استيعاب الوقائع الحديثة والنوازل المستجدة في كل زمان ومكان.

ولا شكَّ أنَّ الفقه الإسلامي يُعدُّ ثروة حقيقة تملكها الأمة الإسلامية، وإن كان البعض منا لا يزال يجهل هذه القيمة، فالفقه الإسلامي يعتبر مصدرًا من مصادر القانون، ليس فقط على الصعيد الإسلامي، بل على الصعيد العالمي، وهذه مسألة لا يجادل فيها أحد، ولا تحتاج إلى دليل، كما تؤكد ذلك الدراسات القانونية في جميع الأنظمة.

إن المتمعِّن لنصوص قوانين الطوائف غير المسلمة يلمس فيها بشكل واضح آثار وبصمات الفقه الإسلامي في عديد من المجالات، سواء تعلق الأمر بالنظرية العامة للالتزام، أو بقوانين مسطَّرة، أو بقوانين الموضوع على مختلف فروعها، ولكن ينبغي ألا نغفل أنَّ وجود آثار الفقه الإسلامي في نصوص قوانين غير المسلمين لا يقتضي بالضرورة حصول تطابق بين العبارات والمصطلحات المستعملة، وإنما العبرة بالاتحاد أو الاتفاق في فلسفة التأصيل والتشريع، والهدف من تنظيم الأمور.

ومن هنا جاء الفقه الإسلامي كي يعالج قضايا العصر، كما يضع الفقيه الإسلامي كل المعطيات نصب عينيه في إطار الزمن حين يمارس العملية الاجتهادية.

فالإسلام حين يُنظِّر ويُؤصِّل، فإنما يرمي إلى التطبيق، ويتخذ من الوسائل والآليات في سبيل تحقيق مبادئه وأهدافه وقيمه ما يجعل التطبيق ترجمة أمينة للمبادئ والمثل العليا التي يدعو إليها، لذلك كان له الأثر الكبير في قوانين غير المسلمين.

ومن ثَمَّ جاء البحث تحت عنوان:

"أثر الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين".

ويتناول البحث أثر الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين، بهدف التأكيد على مدى شمولية واتساع دائرة الفقه الإسلامي لكل الطوائف غير المسلمة التي تتواجد على الأراضي الإسلامية، وذلك سعيًا إلى الإفادة منها في مشكلات الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين في وقتنا الحاضر.

سائلًا المولى ﷻ التوفيق والسداد. وسنعرض للموضوع وفق الخطوات التالية:

مشكلة البحث:

في إطار العرض السابق، وما ساهم به الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين، فليس هناك مشكلة في كون الفقه الإسلامي كان له الأثر في بعض قوانين غير المسلمين، فالإسلام فيه حلٌ لجميع مشاكل الحياة، ولكن تكمن المشكلة هنا في السبب الذي استدعى غير المسلمين للبحث عن حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية خارج قوانينهم التي وضعت لهم، فهذه المشكلة جعلت الكثير من طوائف غير المسلمين أن يقفوا متحيرين، ومتسائلين

ما السبب وراء ذلك؟ وكيف أثَّر ذلك على علاقات أسرهم، إذا أرادوا حل مشكلة ما كالميراث – مثلًا -، فإنهم يتحيرون لما تم فقده في قوانينهم، وتم إيجاده في الفقه الإسلامي، والذي لمسوه هم دون غيرهم بحكم تواجدهم في بلاد المسلمين، وهذا ما يبرهن على أصالة الفقه الإسلامي واتساع دائرته.

إذن فهناك حاجة ماسة للتعرف على أثر الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين، وتحاول هذه الدراسة أن تصور الواقع وتبيِّن أبعاده في جانبي الوعي والتطبيق.

كما تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. الإسهام بإضافة ما هو جديد ومفيد في خدمة المجتمع - كنطاق ضيق - والبشرية - كعالم واسع شمولي يسع للجميع -، مما يساعد على استقراره وانتشار الأمن والأمان.

٢. الكشف عن تأثير الفقه الإسلامي في الفقه اليهودي، والقانون الكنسي، ودول الغرب.

٣. التعرف على إمكانيات الفقه الإسلامي من اتساع دائرته، ومدى توظيف تلك الإمكانيات لخدمة قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين.

٤. توفير معلومات جديدة للدارسين والمعنيين بالفقه الإسلامي حول بيان أثر الفقه الإسلامي ودوره الحثيث في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين.

أهمية البحث:

١. يكتسب الموضوع محل البحث أهميته من أهمية الفقه الإسلامي ذاته عند المسلمين وغيرهم، لتسيير حياتهم اليومية على أقوم وجه ممكن.

٢. كما تكمن أهمية هذا البحث ودوافعه الموضوعية في تسليط الضوء على العلاقات الفقهية بين المسلمين وغيرهم، ومدى تأثر قوانين غير المسلمين بالفقه الإسلامي، فيكون ذلك دافعًا للتنقيب عن ثروات تراثنا الإسلامي التي لابد من الاعتراف أنها كانت سابقة لعصرها، فبالرغم من أننا نعيش عصر الثورة التكنولوجية والتقدم العلمي إلا أن فقهاء الإسلام الذين مثلوا العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، كانوا يتوفرون على فكرٍ موسوعي دقيق اهتم بالمسلمين وغيرهم وأفرد لهم العديد من المسائل الفقهية.

٣. إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية وبخاصة الفقهية منها.

أسئلة البحث:

تطرح هذه الدراسة عدة أسئلة تستدعي كشف النقاب عن حلولها وإيجاد إجابات لها، ومنها:

- ما علاقة التأثير والتأثر بين الفقه الإسلامي وقوانين غير المسلمين؟
- ما مدى انفتاح الفقه الإسلامي على القوانين غير الإسلامية؟
- هل كانت بعض القوانين المتعلقة بطوائف غير المسلمين انتهازية، وأخذت فقط من الفقه الإسلامي القوانين التي تحفظ ماء وجهها - في صياغتها -؟
- ما العوامل التي أدَّت إلى تأثر قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين بالفقه الإسلامي؟
- ما مدى سماحة الإسلام وعالميته؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث على منهجين أساسيين، وهما:

١. **المنهج الاستقرائي:** ومن خلاله يقوم الباحث بتجميع الخطوط العريضة التي تختص ببيان تأثير الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين.

٢. **المنهج التحليلي:** ومن خلاله يقوم الباحث بتحليل القوانين وبيان مدى صلاحيتها للطوائف غير المسلمة.

وهذا البحث وإن كان قد تكلم عنه بعض الباحثين وثلة من العلماء الأفاضل قديمًا وحديثًا وفق رؤية ومنظور معين، إلا أنني رأيت أن يكون موضوع بحثي؛ لِمَا له من أهمية حيوية بناءة في سلامة المجتمع ككل والعمل على وئامه في بوتقة واحدة يحدها الأمن والأمان، ولأنه أصبح مشكلة من المشاكل المعاصرة نتجت عن قصور قوانين الطوائف غير المسلمة بالأحكام الفقهية في العديد من المسائل كالميراث وغيره. ومما جعلني أقبل على هذا الموضوع الرغبة في تناول معظم مباحثه والوقوف عليها وإيضاحها، والتأكيد على أصالة الفقه الإسلامي، ومدى شموليته، وصلاحيته لكل زمان ومكان، واتساع دائرته، واحتضانه كافة الطوائف على الأراضي الإسلامية، فشرع لهم القوانين وقنن لهم أمورهم بما يسهل لهم حياتهم ومعاشهم.

حدود البحث الموضوعية:

حدد البحث داخل إطاره الموضوعي ببيان مدى تأثير الفقه الإسلامي في قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين، وما يتعلق به.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع – قدر استطاعتي - على الرسائل الجامعية والبحوث العلمية والكتب المطبوعة، لم أقف على دراسة أكاديمية أو بحث علمي قد عرض للموضوع كما عرض له هذا البحث هنا، وكل ما عثر عليه من دراسات وبحوث لا يتوافق مع مجال الدراسة بقدر ما يتوازى، مما وجده الباحث من الدراسات التي حددت مجالها في بيان أثر الفقه الإسلامي ومدى تغييره للواقع، وتفاعله وتعامله مع قوانين غير المسلمين خاصة، ومع كل القوانين الوضعية بشكل عام، ويمكن إيجاز تلك البحوث والدراسات اختصارًا فيما يلي:

١- غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة عابدين- القاهرة، ١٩٩٢م.

٢- أثر اختلاف الدين في أحكام الزواج في الفقه الإسلامي، أميرة مازن عبد الله أبو رعد (باحثة)، د. مروان علي القدومي (مشرف)، قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧م.

٣- أثر الفقه الإسلامي في بعض القوانين الوضعية المغربية، محمد القدوري، مجلة الحقوق المغربية – المغرب، ع ٧، ٢٠٠٩ م.

٤- حقوق غير المسلمين بين حرفية القانون وواقعية التطبيق، عثمان بابكر محمد أحمد بادي، مجلة العدل - وزارة العدل – السودان، مج ١١، ع ٢٦، ٢٠٠٩م.

٥- أثر الفقه الإسلامي في تطوير قواعد القانون الجنائي الدولي: قانون الحرب في فقه الإمام الشيباني – أنموذجًا، بلخثير بومدين، حصائل الأعمال العلمية للملتقى الوطني الأول (حول دور العلوم الاسلامية في إرساء الهوية ومواجهة التحديات المعاصرة) – الجزائر، المؤتمر الأول، ٢٠١٠م.

٦- أثر الفقه الإسلامي في القوانين العربية والأجنبية، صلاح الدين دكداك، مجلة الفقه والقانون – المغرب، ع ٣، ٢٠١٣ م.

هيكل البحث:

جاءت البحث في ثلاثة فصول، وخاتمة مزيلة بجملة من النتائج والتوصيات، وهي كالتالي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وأسئلته، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة.

التمهيد : التعريف بأهم مصطلحات البحث، وفيه مبحثين:

اولاً: التعريف بالقوانين التشريعية.

ثانياً: التعريف بالطوائف غير المسلمة.

خطة البحث:

الفصل الاول: سماحة الإسلام وعالميته، وفيه ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: سماحة الإسلام.
- المبحث الثاني: الرحمة والبر بغير المسلمين.
- المبحث الثالث: بعض أحكام المعاملات مع غير المسلمين

الفصل الثاني: أثر الفقه الإسلامي على التشريعات غير الإسلامية، وفيه ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الفقه الإسلامي والحقل الاقتصادي.
- المبحث الثاني: الفقه الإسلامي وتأثيره في الفقه اليهودي.
- المبحث الثالث: تأثير الفقه الإسلامي في القانون الكنسي ودول الغرب.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت خلال البحث.

وسأتبعها بـ:**المصادر والمراجع.**

التمهيد

ويشتمل علي:

اولاً: التعريف بالقوانين لغة:

القوانين: الأصول، مفردها قانون، والقانون: مقياسُ كل شيء وطريقُه. وكلمة القانون أصلها رومية، وقيل فارسية. ورَجُل قانون: أي مُشَرِّع، وأهل القانون: القضاة والمحامون.

القانون اصطلاحًا:

هو: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه.

وهو: قواعد وأحكام تتبعها الناس في علاقاتهم المختلفة وتنفِّذها الدولة أو الدول بواسطة المحاكم[١].

التعريف بالتشريع لغة:

التشريع لغة: الشَرْعُ والشريعة والتشريع معناها واحد في اللغة، فهي مصدر من شَرَعَ بمعنى سنَّ الأحكام والقواعد للناس. والتشريع مفرد: جمعها تشريعات، وتأتي بمعنى: سنّ القوانين في حقل معيّن. والشريعة: ما شرع الله لعباده من الدين وشرع لهم: أي سن لهم.

وإدارة الفَتوى والتَّشريع: هيئة مستقلّة لها حقّ إصدار القوانين ومراقبة ما تصدره الدولةُ من تشريعات.

التشريع اصطلاحًا:

قد استعمل القرآن كلمة التشريع بمعنى يشمل كل الأحكام من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وغير ذلك.

والتشريع والشريعة والشرع الإسلامي بالمعنى الاصطلاحي: هو جملة الأحكام والقواعد التي سنها الله تعالى لعباده، والتي أنزلها على نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- مما يتعلق بأحكام العقيدة، والعبادات، والمعاملات والأخلاق[٢].

ويكون معنى القوانين التشريعية: سن ووضع الأحكام والقواعد التي يتبعها الناس في علاقاتهم المختلفة وتنفِّذها الدولة أو الدول بواسطة المحاكم.

ثانياً: التعريف بالطوائف غير المسلمة

الطائفة لغة:

طائِفة مفرد: جمعها طائفات وطوائفُ، ويقال: طوف تطويفًا وتطوافًا.

والطائفة من الشيء: جزء منه.

وقال مجاهد: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل: الرجل الواحد فما فوقه،

وروي عنه أيضا أنه قال: أقله رجل، وقال عطاء: أقله رجلان. يقال: طائفة من الناس وطائفة من الليل. وفي الحديث: لا تزال طائفة من أمتي على الحق. والطائفيّ: اسم منسوب إلى طائِفة: له علاقة بطائفة معينة. وشخص طائفيّ: متعصب لطائفة ذات مذهب معيَّن. وشخص لا طائفي: غير منتمٍ إلى طائفة معيَّنة.

الطائفة اصطلاحًا:

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ (١٣/ ٣٥٠)، مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة (٢/ ٧٦٣)، ومرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (٣٦/ ٢٤)، وأحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م (٣/ ١٨٦٤).

(٢) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م (ص: ١٦٣)، والمعجم الوسيط (١/ ٤٧٩)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١١٨٨).

الطائفة: الجماعة من الناس وتقع على الواحد كأنه أراد نفسًا طائفة.

وتطلق أيضًا على جماعة، أو فرقة يجمع أفرادها مذهب واحد، فيقال: سلّمت على طائفة من الحجّاج، وحضرت ندوة بها طائفة من العلماء، وفي لبنان طوائف دينية كثيرة[٣].

وغير المسلمين في البلاد الإسلامية: هم كل من على غير ملة الإسلام وهم في بلاد المسلمين ويُطلق عليه أقليات.

الفصل الأول

سماحة الإسلام وعالميته

المبحث الأول

سماحة الإسلام

قضى الله -عز وجل أن تكون رسالة الإسلام فيها من الخصائص والسمات ما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان إلى جميع أمم الأرض، وأعظم هذه الخصائص وأجلها السماحة واليسر في كل شأن من شئون الحياة في العبادات والمعاملات والأخلاق والآداب مع المسلمين وغير المسلمين، وسماحة الإسلام في معاملة غير المسلمين أحد الموضوعات الثرية بالمادة العلمية وقد حظيت باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا.

وقد زخرت كتب الفقه الإسلامي في أحكام غير المسلمين، كما أن هناك العديد من البحوث والدراسات الحديثة في هذا الشأن. وهذه أحد صور عظمة الإسلام في واقعيته وعالميته، فقد قضى الله سبحانه وتعالى وقدَّر ألا يؤمن أهل الأرض كلهم وله الحكمة التامة في ذلك والحجة البالغة.

ولبيان سماحة الإسلام في معاملة غير المسلمين بمختلف أصنافهم وديانـاتهم من أهل الكتاب وغيرهم وذلك من خلال الوقوف على هدي القرآن والسنة في وسيرة السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان. ولكن قبلها يجب أن نتعرف على أهمية السماحة.

أهمية السماحة في الإسلام:

كان بناء دين الإسلام منذ ظهوره على اليسر قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»[٤]. وفي هذا الدين من السماحة والسهولة ومن اليسر والرحمة ما يتوافق مع عالميته وخلوده وهو ما يجعله صالحا لكل زمان ومكان لسائر الأمم والشعوب، فالسماحة تتواءم مع عالمية الإسلام، وخطاب الدعوة في القرآن والسنة يؤكد ذلك حيث جاءت النصوص تدعو الناس أن ينضموا تحت لواء واحد وأن يتنافسوا على معيار الإسلام الخالد وهو التقوى قال -تعالى-: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)[٥]، فوضع الإسلام الضوابط الكاملة لجميع ميادين الحياة في علاقة المرء بربه وفي علاقته ببني جنسه وفي علاقته بسائر المخلوقات، وجاءت جميع هذه الضوابط متوافقة مع فطرة الإنسان وعقله، فيها من التيسير والسماحة والمرونة، وهذه من خصائص الإسلام العظيمة التي ترتبط بأصل هذا الدين ولا يعيق تطبيقها عائق ففي أوج قوة المسلمين كانت السماحة شعارًا لهذا الدين[٦].

من صور سماحة الإسلام مع غير المسلمين:

١- كفل الإسلام الحرية لكل فرد؛ فلا إكراه في الدخول في الإسلام إلا بعد القناعة التامة بهدايته؛ حيث قال تعالى :(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)[٧].

---

(٣) ينظر: لسان العرب (٩/ ٢٢٦)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٤٢٣).
(٤) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، (١/ ١٦) رقم (٣٩).
(٥) سورة الحجرات من الآية (١٣).
(٦) ينظر: عبد الله بن إبراهيم اللحيدان أستاذ مشارك بقسم الدعوة والاحتساب كلية الدعوة والإعلام، سماحة الإسلام في معاملة غير المسلمين، - جامعة الإمام (ص ٥).
(٧) سورة البقرة من الآية (٢٥٦).

٢- أوجب الإسلام على المسلمين سلوك العدل في التعامل مع غيرهم، ولم يجعل عدم دخولهم في الإسلام سببًا في ظلمهم أو خيانتهم، كما قال الله تعالى في كتابه الكريم :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)[٨].

٣- أمر الإسلام بالإحسان إلى غير المسلمين الذين لم يعرف لهم أذية للمسلمين ولا قتالهم؛ كما قال تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[٩].

٤- ومن صور السماحة أيضًا تحريم الإسلام التعرض بالأذى بالقول والفعل لكل معاهد أو مستأمن دخل ديار الإسلام؛ ووعد وأغلظ في العقوبة لمن تعرض لهم بالأذى، كما حرَّم التعرض لدور العبادة التي يتعبد فيها غير المسلمين عند نشوب حرب بين المسلمين وغيرهم، بل وحرم قتل من لم يشارك في تلك الحرب من النساء والأطفال.

وغير ذلك من صور السماحة التي أقرها الإسلام في التعامل مع غير المسلمين.

المبحث الثاني

الرحمة والبر بغير المسلمين

وردت العديد من النصوص الشرعية التي تأمر المسلمين بالرحمة والبر بغير المسلمين، ومن ذلك النصوص ما يأتي:

١- قال -تعالى-: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[١٠]. فهنا أمر الله في القرآن الكريم المسلمين ببر مخالفيهم في الدين، الذين لم يتعرضوا لهم بالأذى والقتال، وذلك ما ينطبق على المواطنين من أهل الأديان وكذلك أهل سائر البلدان غير المسلمة.

وقال القرطبي في تفسيره لهذه الآية: هذه الآية رخصة من الله تعالى في صلة الذين لم يعادوا المؤمنين ولم يقاتلوهم[١١].

ويمتد البر وصلة الرحم بالمسلم حتى تبلغ الرحم البعيدة التي مرت عليها المئات من السنين، فها هو - صلى الله عليه وسلم - يوصي أصحابه بأهل مصر خيرًا، براً وصلة لرحم قديمة تعود إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام، حيث قال - صلى الله عليه وسلم -: «**إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقِيرَاطُ، فَإِذَا فَتَحْتُمُوهَا فَأَحْسِنُوا إِلَى أَهْلِهَا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا**»[١٢].

قال النووي: وأما الذمة فهي الحرمة والحق وهي هنا بمعنى الذمام وأما الرحم فلكون هاجر أم إسماعيل منهم وأما الصهر فلكون مارية أم إبراهيم منهم[١٣].

ومن صور البر ما ذكره القرافي في الفروق فقال: (وأما ما أمر به من برهم ومن غير مودة باطنية فالرفق بضعيفهم وسد خلة فقيرهم وإطعام جائعهم وإكساء عاريهم ولين القول لهم على سبيل اللطف لهم والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة واحتمال إذايتهم في الجوار مع القدرة على إزالته لطفا منا بهم لا خوفا وتعظيما والدعاء لهم بالهداية وأن يجعلوا من أهل السعادة

---

(٨) سورة المائدة الآية (٨).
(٩) سورة الممتحنة الآية (٨)
(١٠) سورة الممتحنة الآية (٨).
(١١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م (١٨/ ٥٩).
(١٢) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر (٤/ ١٩٧٠) رقم (٢٥٤٣).
(١٣) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ (١٦/ ٩٧).

ونصيحتهم في جميع أمورهم في دينهم ودنياهم وحفظ غيبتهم إذا تعرض أحد لأذيتهم وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم وأن يعانوا على دفع الظلم عنهم وإيصالهم لجميع حقوقهم وكل خير يحسن من الأعلى مع الأسفل أن يفعله ومن العدو أن يفعله مع عدوه فإن ذلك من مكارم الأخلاق فجميع ما نفعله معهم من ذلك ينبغي أن يكون من هذا القبيل لا على وجه العزة والجلالة منا ولا على وجه التعظيم لهم وتحقير أنفسنا بذلك الصنيع لهم[١٤].)

وأهل الذمة والأمان والعهد مصطلحات أطلقها الفقهاء المسلمون على غير المسلمين المقيمين أو الوافدين إلى بلاد الإسلام، وتفيد أن هؤلاء في عهد المسلمين وذمتهم وحمايتهم.

ومن صور البر التي تهدف إلى كسب القلوب واستلال الشحناء الهدية.

وقال ابن قدامة المقدسي في «المغني»: (يجوز قبول هدية الكفار من أهل الحرب) «لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل هدية المقوقس صاحب مصر،» فإن كان ذلك في حال الغزو[١٥].

وقد أهدى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أخاه بمكة حلةً وكان يومئذ مشركًا[١٦].

وعلق الإمام النووي على ذلك قائلًا: وفي هذا كله دليل لجواز صلة الأقارب الكفار والإحسان إليهم وجواز الهدية إلى الكفار[١٧].

ولما قيل للنبي -صلى الله عليه وسلم-: يا رسول الله ادع على المشركين، قال: «**إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لَعَّانًا، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً**»[١٨].

الإسلام دين الله الخاتم الذي أرسل به الله تعالى محمداً - صلى الله عليه وسلم - رحمة للعالمين، وارتضى دينه من بين سائر الأديان ديناً.

- الإسلام سبق إلى رعاية حرية الإنسان في البقاء على دينه، وألا يكره على تركه، كما ضمن حرية العبادة وسلامة دورها.

فحرص فقهاء الإسلام وملوكهم على رعاية أهل الذمة وحراسة حقوقهم فرقاً من وعيد النبي - صلى الله عليه وسلم - لمن ظلمهم واعتدى عليهم.

المبحث الثالث

بعض أحكام المعاملات مع غير المسلمين

من القضايا التي شغلت العلماء قضية طبيعة العلاقة مع غير المسلمين وهل الأصل في هذه العلاقة السلم أم الحرب؟ فانقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

فريق يرى أن الأصل في العلاقة هو الحرب، وأن السلم حالة طارئة، وأن على المسلمين أن يستمروا في حرب غير المسلمين ما داموا قادرين على ذلك، ولا يصب لهم مهادنتهم إلا لفترة مؤقتة اختلفوا في مدتها، وجعلها أغلبهم لا تزيد على عشر سنين، ولا تنتهي حالة الحرب نهائياً إلا بإسلامهم أو دفعهم الجزية، ويستدل هذا الفريق لقوله بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية ومن أفعال النبي -صلى الله عليه وسلم- ومواقفه مع المشركين، وكذلك فعل الصحابة ومن بعدهم وهذا هو قول جمهور العلماء المتقدمين.

---

(١٤) ينظر: القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ (٣/ ١٥).

(١٥) ينظر: ابن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة (٩/ ٣٢٧).

(١٦) رواه مسلم كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع، (٣/ ١٦٣٨) رقم (٢٠٦٨).

(١٧) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٤/ ٣٩).

(١٨) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها (٤/ ٢٠٠٦) رقم (٢٥٩٩).

وفريق آخر يرى أن الأصل في العلاقة هو السلم لا الحرب، وأن الحرب هي حالة طارئة، ويستدل على قوله بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية ومن أفعال النبي -صلى الله عليه وسلم- ومواقفه مع المشركين، وكذلك فعل الصحابة ومن بعدهم وهذا هو قول جمهور العلماء المتأخرين أو المعاصرين.

ومن بعض الأحكام التي يتم التعامل بها مع غير المسلمين ما يلي:

الشراء والرهن:

يجوز الإتجار مع غير المسلمين سواء أكانوا يقيمون في دار الإسلام من أهل الذمة، أو كانوا يقيمون في غير دار الإسلام من الحربيين، سواء أكانوا معاهدين أو غير معاهدين، فللمسلم دخول دار الحرب بأمان التجارة، وللحربي دخول دار الإسلام للتجارة.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «**تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ**»[١٩].

وعن عبد الرحمن بن أبي بكر -رضي الله عنهما-، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً؟ - أَوْ قَالَ: - أَمْ هِبَةً**». قال: لا، بل بيع، فاشترى منه شاة[٢٠].

وقال برهان الدين المرغيناني: وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم ولا من دمائهم " لأنه ضمن ألا يتعرض لهم بالاستئمان فالتعرض بعد ذلك يكون غدرا والغدر حرام[٢١].

وقال النووي: وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه[٢٢].

كما قال ابن تيمية: إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشتري منها، جاز عندنا، كما دل عليه حديث تجارة أبي بكر -رضي الله عنه- في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام، وهي دار حرب، وحديث عمر -رضي الله عنه- وأحاديث أخر بسطت القول فيها في غير هذا الموضع مع أنه لا بد أن تشتمل أسواقهم على بيع ما يستعان به على المعصية[٢٣].

دخول غير المسلم المسجد:

يجوز لغير المسلم أن يدخل المسجد، وقصة ثمامة تدل على ذلك وكذلك وفد نجران إذا أقاموا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بل وأقاموا صلاتهم فيه.

استئجار المسلم لغير المسلم:

يجوز استئجار المسلم لغير المسلم فقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عامر بن فهيرة وكان مشركاً دليلاً أثناء الهجرة.

استئجار غير المسلم للمسلم:

---

(١٩) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي صلى الله عليه وسلم، والقميص في الحرب (٤/ ٤١) رقم (٢٩١٦).

(٢٠) رواه البخاري كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب (٣/ ٨٠) رقم (٢٢١٦).

(٢١) ينظر: أبو الحسن برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان (٢/ ٣٩٥).

(٢٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (١١/ ٤٠).

(٢٣) ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م (٢/ ١٥).

يجوز للمسلم العمل عند غير المسلم فقد عمل عدد من الصحابة عند اليهود وغيرهم ما لم يكن في هذا العمل عوناً لهم على المسلمين أو فيه ذلة لهم[٢٤].

وغير ذلك من المعاملات التي أقرها الإسلام في التعامل مع غير المسلمين.

(٢٤) ينظر: داود، هايل عبدالحفيظ، التعامل مع غير المسلمين في التشريع الإسلامي، مجلة أمة الاسلام العلمية ـ السودان ٢٠١٠م (ص ٢٠٣).

الفصل الثاني
أثر الفقه الإسلامي على التشريعات غير الإسلامية
المبحث الأول
الفقه الإسلامي والحقل الاقتصادي

أعلن الإسلام في صريح آيات القرآن الكريم أنَّ المال مال الله وأنَّ الخلق جميعًا مستخلفون فيه -أي في إنفاقه- وفق الضوابط الشرعية التي قررها الإسلام وذلك في مثل قوله سبحانه: (وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ)[٢٥]، ثم قوله سبحانه: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)[٢٦].

ومفهوم الاستخلاف يعني ما يشبه الوكالة عن الله منزل الرزق المالك الأصلي للمال وواجب الوكيل أن يلتزم أمر موكله ومستخلفه فيما أباحه وفيما حرمه. وهنا نجد في آيات القرآن مجموعة الأحكام التي يجب التزامها في التعامل مع المال وجدير بالإشارة أنها في مجموعها تمثل إطارًا أخلاقيًا يضع المال في حجمه الصحيح خادمًا للإنسان لا سيدًا له كما تقول الآية: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)[٢٧].

والذي ينظر ما أحدثه الفقه الإسلامي في الاقتصاد؛ يرى مدى التوازن الاقتصادي الذي أحدثه بين الأفراد والدول، فالإسلام ينظر إلى الفرد وإلى المجتمع وهي عملية توازن بينهما.

وإذا كان لكل دين منهجه في توجيه وتفسير السلوك الإنساني والذي من جملته السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات؛ فإنَّ دين الإسلام هو أولى الديانات بهذا؛ لأنَّ الإسلام قد جاء بمنهج متفرد عن كل المناهج السابقة، فهو منهج موجه لكل شئون الحياة.

وهناك اختلاف وتباين بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي حول طبيعته، فهناك من يرى أنَّ الاقتصاد هو فقه المعاملات المالية حتى أنَّ العديد من الكتابات اتبعت المنهج الفقهي في دراسة الاقتصاد الإسلامي، فكانت عرضًا لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية، وهناك من يرى أنَّ الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علمًا متميزًا عن علم الفقه، أي أنه لا يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أنَّ الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه والأحكام الشرعية من جهة، والقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى[٢٨].

ومن المعلوم أن مصادر الاقتصاد الإسلامي هي القرآن والسنة والأحكام الفقهية المتراكمة، وأصول التشريع المعتمدة حيث تستجيب للحاجات المتجددة للمجتمع الإسلامي.

وقد استطاع الفقهاء المسلمين مجاراة بعض المصطلحات الاقتصادية قديمًا، ومع ظهور بعض المصطلحات الحديثة التي تشير إلى معاملات جديدة في الحقل الاقتصادي لم يقف الفقه الإسلامي جامدًا تجاه هذه التغيُّرات.

فالاقتصاد المعاصر تعقدت مسائله، وتشابكت أنشطته، بظهور أنماط جديدة وأنساق بديعة عبر فترات زمنية قصيرة، لهذا من الصعب بالنسبة لفقهاء المسلمين التمكن من المجاراة إن هم جمدوا على الاصطلاحات القديمة دون الاجتهاد في استحداث اصطلاحات جديدة والمواضعة عليها، فأمام هذا السيل من المعاملات الجديدة في كل آن وحين، من أنماط التجارة الإلكترونية، وأنواعها، وأنواع بطائق الائتمان، والقرصنة على البيع الإلكتروني وغيرها من المعاملات التجارية التي رافقت عصر الإنترنيت... تحتاج إلى تطوير آلية التوليد والاشتقاق والضبط المفهومي، والتقليص من توطين المصطلحات الأجنبية، لكي يتمكن الفقه الإسلامي

---

(٢٥) سورة النور من الآية (٣٣).
(٢٦) سورة الحديد من الآية (٧).
(٢٧) سورة الكهف من الآية (٤٦).

(٢٨) ينظر: سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ١٤٢٨هـ، (ص ٩).

تحقيق مقاصده في إجراء المعاملات المالية، وهنا لا بد من الإشادة بجهود كثير من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي المعاصر الذين استطاعوا اقتحام غمار التتبع المصطلحي[٢٩].

ويختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات الوضعية السائدة، فهو لا يقر التفاوت الشديد أو تسلط أقلية على مقدرات الجماعة كما هو شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه كالرأسمالية، كما لا يقر إذابة أو إزالة الفوارق وإقامة المساواة الفعلية أو المطلقة كما هو شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه كالاشتراكية والشيوعية، وإنما هو يحترم التباين والتفاوت تبعا لاختلاف المواهب والقدرات، مع تقريب الفوارق أو الفجوة بين أفراد المجتمع أو دول العالم، بما يحقق لها التعاون والتكامل لا السيطرة والاستغلال[٣٠].

المشكلة الاقتصادية وحلها في الفقه الإسلامي:

الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وذلك كان لتصور المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي الأثر الحسن في إيجاد حلول من قلب الفقه الإسلامي.

فمن تصور الاقتصاد الإسلامي تُعدُّ المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات مع ندرة الموارد، وبعبارة أخرى مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد.

أما في الفكر الاقتصادي الوضعي تتمثل مشكلة الفقر في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، مما يعبر عنه أصحاب هذا الفكر باصطلاح "حد الكفاف" Minimum Vital مما يتعلق بمتطلبات البقاء، بمعنى أن الفرد يعد فقيرا عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج.

أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فتمثل مشكلة الفقر في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان ومما عبر عنه الفقهاء المسلمون القدامى باصطلاح "حد الكفاية" Minimum de Suffisance مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحيانا باصطلاح "حد الغنى" M. de Richesse بمعنى أن يعد الفرد فقيرًا متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة وغنى عن غيره.

ولم ترتبط المشكلة الاقتصادية في الإسلام منذ البداية، بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه. وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرنا، معبرًا عنه باصطلاح "الرفاهية الاقتصادية" أو "الرخاء المادي.

ومن ذلك تتبين عظمة الإسلام حين ربط المشكلة الاقتصادية منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه، لا مجرد توفير الضروريات الأساسية. كما تتبين أيضًا دقة وبُعد نظر فقهاء الشريعة حين عبروا عن ذلك باصطلاح "حد الكفاية" أو "حد الغنى" لكل مواطن، مما يختلف بحسب إمكانيات وظروف كل مجتمع، لا هدف "الرخاء المادي" أو "الرفاهية الاقتصادية" المصطلح عليه حديثًا، وما صاحبه على الوجه المتقدم من مساوئ ومثالب[٣١].

تأثيرات التشريع الفقهي في بعض المصطلحات التجارية:

العديد من أنظمة القانون التجاري انتقلت في العصور الوسطى إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وقد اندمجت هذه الأنظمة في القانون التجاري.

والقانون المتعارف عليه في التجارة الدولية. والشاهد على ذلك مصطلحات هي: لفظ (Mohatra)المأخوذ من الكلمة العربية مخاطرة، وهي التحايل على تفادي ربا الفائدة عن

---

(٢٩) ينظر: عبد الرازق وورقية، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس-المغرب، (ص ٥٧٦).

(٣٠) ينظر: محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف، (ص: ٢٣،٢٢).

(٣١) ينظر: الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول (ص: ٤٢،٣٩،٣٥). بتصرف

طريق البيع المزدوج ولفظ (Aval)هي كلمة فرنسية محرفة من كلمة «حوالة» العربية، أي تحويل الديون وهي تظهير وثيقة تبادل التجارة أو السند. وربما أيضًا لفظ «شيك» (Cheque) والذي جاء من الكلمة العربية «صك» أي الوثيقة المكتوبة وكلمتا Sensalis و Sensale وهي في الألمانية ذات اللهجة النمساوية «Sensal» (جاءتا من الكلمة العربية سمسار) وهو المضارب أو الوسيط التجاري[٣٢].

المبحث الثاني

الفقه الإسلامي وتأثيره في الفقه اليهودي

يزعم اليهود دائمًا ببقاء جنسهم ودينهم في مأمن عن التأثر بما أحاط به على مر التاريخ، ومن محاولات إنكارهم للتأثر في معتقداتهم إنكارهم للتأثير الإسلامي على طوائفهم دينيًا وفكريًا، وذلك بحكم وجودهم في الدول الإسلامية عبر التاريخ، فنقل اليهود الذين كانوا يعيشون في المجتمع الإسلامي الكثير من تشريعات الإسلام وجعلوها جزءًا لا يتجزأ من عباداتهم وأحوالهم الشخصية.

وعلى سبيل المثال، يبدوا أنَّ موسى بن ميمون قد تأثَّر ببعض ملامح المؤلفات الإسلامية في تنظيمه للمادة القانونية في مدونته بعنوان (مشنه توراة) (Mishnah torah)، وهو عمل لم يسبقه إلى مثله أحد من اليهود[٣٣].

التقويم القمري:

من المعروف أنَّ اليهود عامةً يتخذون تقويمهم المشهور حسب الشمس، ويبدأ تقويمهم ببدء الخليقة. إلا أنَّ القرائيين قد خالفوهم في ذلك وجعلوا التقويم وفق القمر قائلين بأنَّ الشهر قد سُمي في الكتاب المقدس باسم (يرح ياميم)، وكلمة يرح تعني القمر، كما ورد في الخروج (ثلاثة أقمار) ٢:٢ أي: ثلاثة أشهر، وذكر في الملوك الأول ٢:٨ يرح بمعنى شهر أيضًا، ومن ثمَّ أُخذَ بهذا التقويم على نحو ما هو سائد عند المسلمين.

وليس معنى هذا سوى أنَّهم قد اقتنعوا بما هو عند المسلمين، ومما يؤكد ذلك أنَّهم قد حسبوا خروج موسى -عليه السلام- من مصر كبداية للتقويم خلافًا لما هو عند اليهود قاطبةً، وفي هذا تشابه كبير باعتبار المسلمين لهجرة الرسول -صلى الله عليه وسلم- كبداية للتقويم الهجري.

ومن أبرز التأثيرات الإسلامية أيضًا في مجال العبادات عند اليهود، وخاصة القرائيين مجال الطهارة والصلاة. فقد اشترط عنان بن داود على من يريد تعلم التوراة أو الصلاة أن يخلع نعليه، وأن يغسل يديه وقدميه، ويلتزم الطهارة. وليس لهذه الشروط العنانية مرجع توراتي محدد، وإنَّما هي اجتهادات منه جاءت وفق ما يسير عليه المسلمون حيث يلتزم بعض الأئمة بضرورة الطهارة عند لمس المصحف استنادًا إلى قوله -تعالى- (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)[٣٤]. والوضوء عند صاحب المرشد الأمين واجب على كل من ينوي لتأدية فروض الصلاة وعلى كل من يدخل بيت الله.

فهم بذلك يقرون بأخذهم بالوضوء في الإسلام. وفي أمر الصلاة فقد جعلها القراؤون واجبة على كل ذكر فوق العاشرة، وعلى النساء أيضًا سواءً بسواء، وهذا أيضًا في الإسلام بأمر الصبيان بالصلة من سبع سنين والضرب عليها من عشر سنين.

وفي الأحوال الشخصية أيضًا، فالزواج عندهم فرض أو واجب ما دام مقدورًا عليه، وتركه معصية ومفسدة، ومن ثمَّ وجَّه القراؤون هذه القضية وقننوها، كما أنَّ الزواج عندهم لا يتم

---

(٣٢) ينظر: حسن نافعة، وكليفورد بوزورث، تراث الإسلام، ترجمة: د. حسين مؤنس، ود. إحسان صدقي العمد، مراجعة: د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة (٢/ ٩٥).

(٣٣) ينظر: تراث الإسلام (٢/ ٩٦).

(٣٤) سورة الواقعة الآية (٧٩).

إلا بالمهر والوثيقة والقبول والإشهاد أيضًا وهذا من الشروط والأركان التي أقرها الفقه الإسلامي لصحة الزواج.

ويبدوا أنَّ تأثيرًا إسلاميًا كبيرًا قد تسرَّب إلى الفكر اليهودي القرائي فيما يتعلق بأمور الطلاق. فقد جاء في سفر التثنية: إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينه لأنَّه وجد فيها عيب شيء وكتب لها كتاب طلاق ودفه إلى يدها وأطلقها من بيته[٣٥].

المبحث الثالث

تأثير الفقه الإسلامي في القانون الكنسي ودول الغرب

التشريع الإسلامي ذو منهج منظم، وذو مذهب متماسك، والشريعة الإسلامية هي أبرز مظهر يميز أسلوب الحياة الإسلامية، فهي لب الإسلام ولبابه، وليس هناك شك في أنَّ القانون الكنسي قد اقتبس الكثير من الفقه الإسلامي.

فليس هناك شك في أن الفرعين الكبيرين للكنيسة المسيحية الشرقية وهما اليعاقبة والمونوفيزية والنسطوريون لم يترددوا في الاقتباس بحرية من قواعد التشريع الإسلامي. وهذا الاقتباس لم يكن في قانون الأسرة الذي كان يخضع للقانون الكنسي، بل كان في كل تلك الموضوعات التي يمكن أن يتصور المرء أنها تدخل في نظر القاضي المسلم، ولاسيما قانون الميراث والقواعد المتعلقة بالأوقاف الخيرية.

وهذه القوانين ظلت نصوصًا مكتوبة بلا سلطة تشريعية أمام المحاكم الكنسية. أما كون القانون المدني (Civil Law) الذي تشتمل عليه الشريعة الإسلامية قد أدمج في قوانين عدد من الدول الإسلامية المعاصرة، وأصبح ساري المفعول ليس على المسلمين وحسب، بل أيضًا على غير المسلمين من سكان تلك الدول، فلا يعتبر في الحقيقة تراثًا للتشريع الإسلامي، وإنما يعد نتيجة لأيديولوجية الدول القومية الحديثة[٣٦].

وقد أثَّر الفقه المالكي تأثرًا بالغًا حتى في القانون الكنسي. وقد أكَّد المستشار علي علي منصور أنَّ قانون نابليون منقول من كتاب منه في مذهب الامام مالك هو: «شرح الدردير على متن خليل».

وقد أُعدت دراسات في الفقه المقارن تحلل تفاصيل وأبعاد أثر الفقه المالكي في بعض التشريعات الأجنبية خاصة مدونة الفقه المدني المعروفة بمدونة نابليون، وقد اقتبس هذا الأخير خاصة في مادة العقود والالتزامات، وقد أشار الأمير شكيب أرسلان في كتابه: «حاضرة العالم الإسلامي»، وكتابه: «تاريخ غزوات العرب» إلى بعض من ذلك[٣٧].

مجالات التأثير الفقه الإسلامي في قوانين غير المسلمين:

ومن أهم مجالات هذا التأثير في الحقل الاقتصادي قضايا الشركات، وهي تقوم في العالم المعاصر بأجل الخدمات لتنشي مختلف مجالات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

فالشركة بصورة عامة في المذهب المالكي هي كما يقول ابن عرفة: «شركة بقدر متمول بين مالكين فأكثر ملكا فقط».

([٣٥]) ينظر: التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، د. محمد جلاء محمد ادريس، دراسة نقدية مقارنة لطائفة اليهود القرائيين (ص ٩٥،١١٨). بتصرف.

([٣٦]) ينظر: تراث الإسلام (٢/ ٩٦،٩٧). بتصرف.

([٣٧]) ينظر: فيغو، عبد السلام أحمد، أثر فقه الامام مالك في القانون المدني الفرنسي، مجلة الحقوق ـ المغرب،٢٠١٣م العدد ١٤، (ص ٢٦).

والشركة في القانون الفرنسي شبيهة بها بل تستعمل (المدونة الفرنسية) نفس التعابير التي وجدت في النصوص الفقهية القديمة مما يدل على أن التشريع الفرنسي اقتبس منها، وقد تأثر القانون المدني الإسباني بالفقه المالكي في الاستغناء عن عقود الزواج خارج الكنيسة ولاحظ الأستاذ (أوكطاف بيل) في كتاب له حول (الشركة والقسمة في المذهب المالكي) أن الشركات المالكية شركات تنبني على (عقود أمانة) وهو ما يجري به العمل في فرنسا قديمًا[٣٨].

الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية:

يمكن القول بأن تأثير الفقه الإسلامي على القانون الوضعي قد شمل كل المجالات سواء الدبلوماسي أم إقرار شمل مبدأ شخصية القانون وكرامة الأجنبي وضمان حقوقه إلى غير ذلك من الحقوق التي أقرها الإسلام.

ومن المعلوم المتداول عند العلماء أن الفقه الإسلامي قد كان هو القاعدة المنهجية التي اعتمد عليها واستفاد منها المقننون الفرنسيون حينما كتبوا القانون الوضعي، مع العلم بأنَّ فرنسا هي أم القانون المدني الغربي، فقد جاءت لجان التقنين الفرنسي إلى بعض عواصم العالم الإسلامي، لدراسة الفقه الإسلامي والاستفادة من طرائق الفقهاء المسلمين في النظر إلى القضايا الإنسانية، وعلاقات الناس في معاملاتهم، وإدراك الحقوق والمصالح الإنسانية، واستنباط الأحكام الشرعية الملائمة لها. ولما درسوا أحكام فقه المعاملات ودرسوا علم أصول الفقه الإسلامي، وعرفوا من الإسلام مناهج التقنين، واكتسبوا ملكة وضع القوانين، رجعوا إلى بلادهم يضعون بآرائهم قواعد الحقوق، وأصول التقنين، ملاحظين المصالح التي يهمهم ملاحظتها لدى وضع المواد القانونية، ثم أخذوا بالاستناد إلى ذلك يضعون القوانين المدنية[٣٩].

الخاتمة

وختامًا .. تعتبر قواعد الفقه الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء قد حوت البشرية كلها تحت جناحيها، وذلك كون الفقه الإسلامي يتمتع بالشمولية، فصار صالحًا لكل مكان وزمان.

وقد استطاع الفقه الإسلامي أن ينظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بنفسه، وعلاقته بغيره، كما امتازت قواعده بالثبات ومرونتها في التطبيق.

وجاءت أهم نتائج البحث كما يلي:

١- الفقه الإسلامي منفتح على القوانين غير الإسلامية.

٢- بعض القوانين المتعلقة بطوائف غير المسلمين أخذت فقط من الفقه الإسلامي القوانين التي لا تحرجها في صياغتها.

٣- هناك عوامل أدَّت إلى تأثر قوانين الطوائف غير المسلمة في بلاد المسلمين بالفقه الإسلامي.

٤- الفقه الإسلامي استطاع أن ينظم العلاقة بين البشرية كلها.

بناءًا على نتائج البحث السالفة الذكر، يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة اهتمام العلماء بالفقه الإسلامي واستخراج الأحكام التي تتماشى مع مستجدات العصر الحديث.

---

(٣٨) ينظر: عبد العزيز بن عبد الله، معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (ص: ٤٢).

(٣٩) ينظر: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم، دار القلم- دمشق، الطبعة: الأولى المستكملة لعناصر خطة الكتاب ١٤١٨هـ-١٩٩٨م (ص: ٥٠٥،٥٠٦).

٢- العمل على إنشاء هيئات شرعية إسلامية يتم من خلالها العمل على تقديم الحلول لبعض المشكلات التي تواجه الطوائف غير المسلمة.

المصادر والمراجع

١- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٣- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٤- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، المغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة.

٥- أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦- التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، د. محمد جلاء محمد ادريس، دراسة نقدية مقارنة لطائفة اليهود القرائيين.

٧- تراث الإسلام، د. حسن نافعة، وكليفورد بوزورث، ترجمة: د. حسين مؤنس، ود. إحسان صدقي العمد، مراجعة: د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة.

٨- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٩- داود، هايل عبدالحفيظ، التعامل مع غير المسلمين في التشريع الإسلامي، مجلة أمة الاسلام العلمية – السودان ٢٠١٠م.

١٠- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١١- سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ١٤٢٨هـ.

١٢- عبد الرازق وورقية، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس-المغرب.

١٣- عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم.

١٤- عبد الله بن إبراهيم اللحيدان أستاذ مشارك بقسم الدعوة والاحتساب كلية الدعوة والإعلام -، سماحة الإسلام في معاملة غير المسلمين، جامعة الإمام.

١٥- علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

١٦- فيغو، عبد السلام أحمد، أثر فقه الامام مالك في القانون المدني الفرنسي، مجلة الحقوق – المغرب،٢٠١٣م العدد ١٤.

١٧- مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
١٨- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٩- محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٠- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٢١- محمد شوقى الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، (المتوفى: ١٤٣١هـ)، وزارة الأوقاف.
٢٢- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٣- معلمة الفقه المالكي، عبد العزيز بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.